

كلمة السيد المدير العام للجمارك بمناسبة افتتاح الدورة التكوينية للمكونين في مجال أنظمة تحويل المواد الكيماوية الخطيرة وفقا لاتفاقية حظر الأسلحة الكيماوية - الجزائر من 11 إلى 14 سبتمبر 2018 -

إنه لمن دواعي السرور أن أشارك في افتتاح الدورة التكوينية للمكونين في مجال الجوانب التقنية للأنظمة التحويلية في إطار اتفاقية حظر الأسلحة الكيماوية لفائدة مصالح الجمارك تحت رعاية المنظمة الدولية لحظر الأسلحة الكيماوية.

أغتتم هذه الفرصة لأعرب عن جزيل شكريو امتناني لوزارة الدفاع الوطني على مبادرتها لتنظيمها المشترك لهذه الدورة التكوينية التي ستساهم بدون أي شك في تحسين قدراتنا في مجال مراقبة المواد الكيماوية المدونة في الجداول 1 و 2 و 3 للاتفاقية.

كما لا يخفى عليكم، نظرا لتواجدها المستمر بالحدود ومعرفتها التامة للمبادلات الدولية، فإن الجمارك تملك قدرات معتبرة من شأنها تشجيع التجارة الشرعية بمختلف أنواعها وضمان تأمين تنقل السلع والخدمات بشكل فعال والمساهمة في تطوير تنافسية المؤسسات على المستوى الدولي وذلك بهدف تحقيق قفزة اقتصادية معتبرة.

من جانب آخر، تلعب الجمارك بالنظر إلى مهامها الأساسية، دورا مهما في مجال مكافحة التهريب والتجارة غير الشرعية والجريمة المنظمة العابرة للقارات.

من هذا المنظور، نعتبر أن للجمارك مسؤولية خاصة اتجاه هذه الاتفاقية.

وتستوجب علينا هذه المسؤولية اتخاذ كل التدابير الضرورية والمناسبة بغية تجسيد الأهداف التي حددتها الاتفاقية.

وعليه، من واجبنا السهر على أن تكون عمليات الاستيراد والتصدير للمواد الكيماوية خاضعة لمراقبة صارمة.

كما نحرس على أن تقوم المؤسسات بتصريح هذه المواد بشكل صحيح، مع أخذ بعين الاعتبار كل الخصائص المتعلقة بها.

ومن أجل تنفيذ فعال لهذه المهمة الاستراتيجية، من الضروري على الجمارك أن تتمكن من الحصول على معلومات حول البضائع قبل وصولها. إذن يستوجب على الجمارك، بهدف الكشف، بصفة دقيقة، للبضائع التي تشكل خطر، أن تقوم بتحليل قبلي للمعلومات الخاصة بالمبادلات.

إلا أنه، وبالنظر لحجم المبادلات التجارية وسرعة تدفقها، تبقى المراقبة الشاملة غير ممكنة.

لقد دفعتنا هذه العراقيل والصعوبات إلى تطوير شراكات على الصعيدين الوطني والدولي.

على المستوى الوطني، تمثل الإجراءات الأساسي في إبرام اتفاقيات وبروتوكولات تعاون مع مختلف الفاعلين العموميين والخواص.

وعلى الصعيد الدولي، قامت الجمارك بإبرام اتفاقيات-مساعدة متبادلة مع عدة دول من أجل تبادل المعلومات والممارسات الفعالة.

ومن جهة أخرى، باشرت الجمارك الجزائرية في سنة 2018 في برنامج تأهيلي في مجال رقمنة الإجراءات الجمركية من أجل ضمان تكفل أمثل ومتابعة دقيقة للسلع الخاضعة للجمركة في ظل شراكة ومرافقة، وكذلك في ظل تدعيم المراقبة الذكية.

وعيا منها بتعقيد عملية التصنيف التعريفيللمواد الكيماوية حسب قواعد النظام المنسق (SH) تماشيا ومحتوى توصيات الاتفاقية، تعتزم إدارة الجمارك خلال هذه السنة، إدراج تدريس الجوانب التقنية لأنظمة التحويللاتضمن برامجهاالتكوينية والتأهيلية.

أخيرا، بصفة موجزة، تلكم هي سياسة مراقبة المواد الكيماوية التي تقوم بها إدارة الجمارك الجزائرية.

نعول كثيرا على تجربة خبراء منظمة حظر الأسلحة الكيماوية ليستفيد منها زملائي الجمركيين إلى أقصى حد.

أتمنى للجميع إقامة طيبة في الجزائر.

شكرا